بيـــان وفد دولـــة قطـــر

تلقيـــه

سعادة الشيخة/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمـــام اللجنة الخامسة

للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

حـــول

البند ١٣٨: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢

نيويورك، ١٣ أكتوبر ٢٠٢١

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على انتخابكم وأعضاء المكتب لرئاسة اللجنة الخامسة، وأتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لرئيس اللجنة وأعضاء المكتب للدورة السابقة على جهدهم المقدر. وينضم وفد بلادي إلى بيان مجموعة الـ٧٧ والصين، وأسمحوا لي بالإدلاء بالنقاط التالية بصفتي الوطنية.

السيد الرئيس،

تعرب دولة قطر عن عميق تقديرها لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة لتقديمه الميزانية البرنامجية المقترحة للعام ٢٠٢٢ في ظل ظروف صعبة وبالغة التعقيد نتيجة لاستمرار تفشي فيروس كورونا، حيث تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في التصدي للوباء، وتحشد جميع القدرات لمساعدة شعوب العالم وحكوماته لمجابهة التحديات التي تواجه أنظمتها الصحية والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة، وتلبية الاحتياجات الفورية لضمان الاستجابة والتعافي. كما نتقدم بالشكر لرئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعرض التقارير ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تُشيد دولة قطر بجهود الأمين العام الإصلاحية الطموحة لتطوير الأمم المتحدة لتكون أكثر فعالية في أدائها لولايتها، وأكثر مرونة للاستجابة بشكل أفضل للتحديات الجديدة والمتغيرة، ونعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز في السنوات الماضية في مسارات الإصلاح الثلاثة وهي: السلام والأمن، والتنمية، والإدارة.

كما نؤيد مقترحات الميزانية البرنامجية للعام ٢٠٢٢، التي تسهم في تحسين تنفيذ الولايات وزيادة الشفافية والمساءلة.

وتدعم دولة قطر الخطة البرنامجية للبرنامج ٦، الخاصة بالشؤون القانونية، ومقترحات الأمين العام بشأن توفير الموارد المالية اللازمة من الميزانية البرنامجية للعام ٢٠٢٢، للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ مارس ٢٠١١، مما يتيح للآلية احراز التقدم في تنفيذ ولايتها على أساس مالي قوي، كما أن التمويل من الميزانية العادية يتيح حسن التخطيط والتنبؤ بالتمويل، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في عملها وزيادة مصداقيتها.

كما ندعم أيضاً مقترح تعزيز قدرة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتحقيق الولاية المنوطة بها من خلال الاستعاضة عن التمويل من التبرعات الطوعية بتمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة الذي يمكن التنبؤ به على نحو أدق، وبما يسهم في تفادي العجز في التمويل الذي واجهته الوكالة بشكل مزمن خلال السنوات الماضية والذي شكّل تهديدا لقدرتها على تنفيذ برامجها الحيوية التي لا غنى عنها.

السيد الرئيس،

تواصل دولة قطر تعاونها الوثيق وشراكتها القوية مع الأمم المتحدة في الإسهام في إيجاد عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وتوازناً، عالم يمنح فرصاً متساوية للجميع من خلال الاعتراف بالفئات الأكثر ضعفاً ودعمها. واتساقاً مع رؤية دولة قطر في تحقيق التنمية والازدهار الاجتماعي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وبناء مستقبل يسوده السلام، فإن دولة قطر مستمرة في تنفيذ التزامها

بالوفاء بالدعم المتعدد السنوات للموارد الأساسية للأمم المتحدة بإجمالي ٥٠٠ مليون دولار، والذي يُعزز قدرة منظمات ووكالات الأمم المتحدة وأفرقتها القُطرية لمواجهة التحديات العالمية المشتركة وتحقيق الأهداف التي تنشدها المنظمة.

السيد الرئيس،

إن تفشي فيروس كورونا وتداعياته السلبية الخطيرة على الأرواح والصحة العامة واقتصاديات الدول، جعل الجميع يدرك أهمية العمل كأسرة واحدة تواجه مصيراً مشتركاً، وأنه لا مناص من التعاون والعمل الجماعي لمواجهة التحديات العالمية. وفي هذا السياق، لم تدخر دولة قطر جهدا للقيام بدورها وواجبها الإنساني للسيطرة على انتشار الوباء وتأثيراته، حيث قدّمت منذ بداية الأزمة مساعدات طبية عاجلة إلى اكثر من ٨١ دولة حول العالم لمساعدتها في التصدي للوباء، ولقد بلغ إجمالي المساعدات الحكومية وغير الحكومية ما يفوق ٩٣ مليون دولار أمريكي، بما فيها تخصيص ١٠ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية، ومساهمة بإجمالي ٢٠ مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، انطلاقاً من إيماننا بأهمية المساهمة الفاعلة لدعم الاستجابة العالمية للوباء وتوفير اللقاحات للفئات الأكثر ضعفاً والدول الأكثر احتياجاً.

ختاماً السيد الرئيس، نؤكد لكم ولبقية الدول الأعضاء، تعاوننا الكامل والالتزام الكامل بروح التوافق من أجل إنجاح أعمالنا خلال هذه الدورة التي تعقد في ظل ظروف استثنائية ومعقدة.

ولكم الشكر،